إنعكاس مكافحة غسل الأموال على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية الخاصة

The impact of combating money laundering on the quality of financial reports in private Iraqi banks

الباحث زينة سعد فرج
Zina Saad Farag
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
Zina1991saad@gmail.com

أ.د. صفاء أحمد محمد العاني
Prof. Dr. Safaa Ahmed Mohammed Al-Ani
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
Prof.drsafaa_alani@coadec.uobaghdad.edu.iq

تاريخ تقديم البحث: 2023/01/11
تاريخ قبول البحث: 2023/01/28

المستخلص:

تدور عمليات غسل الأموال في المصارف باعتبارها من أهم الحلقات التي فيها إخفاء مصادر الأموال المشبوه وذلك لما تتمتع به هذه المصارف من تنوع في العمليات المصرفية وسرعتها وتداخلها مما يؤكد ضفاء صفة الشرعية عليه على دورها الرئيس في إبعاد الأموال غير المشروعة عن مصادرها غير المشروعة، ويهدف البحث إلى بيان الإطار النظري لظاهرة غسل الأموال بتعريفها وبيان مصادرها واسبابها والأنماط الجرمية لها، فضلا عن مفهوم لجودة التقارير المالية وكذالك النسب المالية المطبقه في البنك المركزي العراقي في تدقيق عمل المصارف التجارية للحد من عمليات غسل الأموال لبيان انعكاس مكافحة غسل الأموال من خلال البنك المركزي على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية الخاصة، وركزت الدراسة على البنك المركزي العراقي و(4) مصارف تجارية خاصة للمدة الزمنية من(2017-2020).

الكلمات الافتتاحية: غسل أموال جودة التقارير المالية.

Abstract:

Money laundering operations take place in banks as one of the most important circles in which the sources of suspicious funds are concealed, due to the diversity, speed and overlap of banking operations enjoyed by these banks, which confirms its legitimacy on its main role in keeping illegal funds away from their illegal sources. To clarify the theoretical framework for the phenomenon of money laundering by defining it and indicating its stages, methods and criminal patterns, as well as a concept of the quality of financial reports as well as the financial ratios applied in the Central Bank of Iraq in checking the work of commercial banks to reduce money laundering operations to indicate the reflection of the fight against money laundering through the Central Bank on the quality Financial reports in Iraqi private banks, and the study focused on the Central Bank of Iraq and (4) private commercial banks for the period of time (2017-2020).

Key words: Money laundering quality financial reports.

المبحث الأول – منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يعد غسل الأموال تهديد سياسي واقتصادي واجتماعي، إذ اكتسبت الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال زخماً في العقد الماضي وساهمت المبادرات الحكومية المتعددة الأطراف والإتفاقيات الثنائية في تطوير مجموعة واسعة من المعايير القانونية الوطنية والدولية لفحص التأثيرات المتصورة لغسل الأموال في الأعمال التجارية الدولية، وقد ألزم البنك المركزي العراقي المصارف بإعداد السياسات والإجراءات في مجالات تطوير دوائر الامتثال وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وكذلك تطوير أقسام الإبلاغ عن غسل الأموال فيها، فضلاً عن إلزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

- ما هو إنعكاس مكافحة غسل الأموال على جودة التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة؟

ثانيا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

1. تقديم إطار نظري لمكافحة غسل الأموال وجودة التقارير المالية في المصارف العراقية الخاصة.
2. بيان انعكاس مكافحة غسل الأموال من خلال البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية الخاصة.

ثالثا: أهمية البحث:

تبرز أهمية كونه يستخدم نظرة واسعة حول الامتثال لسياسات مكافحة غسل الأموال من خلال تقييم المستوى الحالي لامتثال للوائح وتحديد الأنشطة والقطاعات المالية الأكثر عرضة لمخاطر نشاط غسل الأموال واتخاذ القرار بشأن الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال.

رابعا: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها:

- لا يوجد هناك إنعكاس لمكافحة غسل الأموال من قبل البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة.

خامسا: منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق لمعالجة مشكلة البحث تمَّ اعتماد المنهج الاستنباطي وذلك بالاستفادة من البحوث والدراسات وتوظيفها لإنجاز الإطار النظري من البحث الحالي، أما بالنسبة للجانب العملي فإنهُ تمَّ اعتماد المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي.

سادساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

تمثلت عملية جمع البيانات بالإطاريين الآتيين:

- الإطار النظري: اعتمدت الباحثة على المعايير فضلاً عن الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات والبحوث المتعمقة بمتغيرات موضوع البحث وشبكة المعلومات (الانترنت)، وذلك لجمع البيانات الخاصة بالإطار النظري من هذا البحث.
- الإطار العملي: تتمثل باستخدام مجموعة من النسب المالية لتحليل القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة قوامها (4) مصارف.

سابعاً: حدود البحث

- ❖ الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بعينة من المصارف العراقية الخاصة.
- ❖ الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية بالسنوات المالية من سنة 2017 إلى سنة 2020.

المبحث الثاني–الإطار النظري للبحث

أولاً: نشأة غسل الأموال

تعود ظاهرة غسل الأموال إلى نهاية الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات من القرن العشرين الماضي عندما كانت تقوم شبكات المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية بشراء المشروعات والمحلات بأموالها غير القانونية ثمَّ دمج تلك الأموال مع أرباح المشروعات كي تظهر هذهِ الأموال وكأنها ناتجة من مصادر مشروعة، بهدف إخفاء مصدرها عن السلطات الحكومية، وفي الآونة الأخيرة تنامت أنشطة غسل الأموال وأصبحت مشكلة وظاهرة عالمية تؤثر سلباً على الاستقرار والأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول العالم، مما جعلها تحظى باهتمام واسع على المستويين الدولي والمحلي، وانتشار شبكة الانترنت واستخدام البنوك لنظام الحوسبة ومع التطور الهائل الذي شهدهُ قطاع الاتصالات والالكترونيات، وأصبحت الحدود الجغرافية لا تشكل عائقاً في وجه عمليات غسل الأموال، مما دفع بالمجتمع الدولي إلى ضرورة تظافر جهودهِ وتعاونهِ في محاربة هذهِ الطاهرة (القاضي وآخرون، 2012: 9).

وفي السنوات التالية تمَّ تناول هذا الموضوع في العديد من القوانين الدولية (إتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وإتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة)، واستكمل هذا الإطار بقواعد غير ملزمة مثل اللوائح النموذجية الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية (OAS)، إذ أن تشكيل هذهِ الأدوات والمنظمات المسؤولة عن تنفيذها وتنظيمها والإشراف عليها بشكل تدريجي كنظام عالمي متماسك بشكل متزايد لمكافحة غسل الأموال(Rodrigues G & Kurtz L ,20199:)

ثانياً: مفهوم غسل الأموال

عرفها قانون مكافحة غسل الاموال العراقي وهو كل من قام بأحد الأفعال التالية مرتكباً جريمة غسل الأموال:

1- تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلات جريمة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو مساعدة مرتكبها أو مرتكب الجريمة الأصلية أو من ساهم في ارتكابها أو ارتكاب الجريمة الأصلية والإفلات من المسؤولية عنها.
2- إخفاء الأموال أو تمويه حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو حالتها أو طريقة التصرف فيها أو انتقالها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلات من جريمة (قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب العراقي رقم 39 لسنة 2015 المادة /2).

وأن مصطلح غسل الأموال يقصد بهِ معالجة العائدات الإجرامية لإخفاء أصل غير قانوني من أجل إضفاء الشرعية على مكاسب الجريمة غير المشروعة(Schott P A , 2006: 3) .

وهناك من يرى أن غسل الأموال يكون استثماراً أو تحويلاً آخر لتدفق الأموال من مصادر غير قانونية إلى قنوات مشروعة، إذ يكون من المستحيل معرفة المصدر الأصلي كما هو الحال في صفقات المخدرات، الرهائن والمقامرة والإتجار بالبشر وتهريب الخمور والمخدرات والدخان والأسلحة والتهرب الضريبي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة (Al-Qadi et al, 2012: 3).

وعرفت غسل الأموال على أنها العملية التي ترمي إلى إضفاء طابع المشروعية عن أموال محصلة من مصدر غير مشروع بصرف النظر عن نوع الجريمة المرتكبة تحصيلاً لهذهِ الأموال، كما يعرف غسل الأموال بأنهُ عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق (أكبر، 2017: 3).

وكذلك عرف (صندوق النقد العربي) هذهِ الجريمة أنها ضخ وتدوير أموال غير مشروعة في الاقتصاد وفي المشروعات المالية والقانونية أو ارتكاب أي فعل غير قانوني أو الشروع فيهِ يقصد منهُ تمويل الإرهاب لما تنص ورائهُ إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة مخالفاً القوانين والنظم الداخلية لكل دولة طرف وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر (صندوق النقد العربي، 2021: 6)

ثالثا: مصادر غسل الأموال :

تتكون عمليات غسل الأموال من عدة مصادر يصعب حصرها في إطار أو عدد معين، وأن أهم مصادر عميات غسل الأموال هي: (موسى، 2021: 6)

1. تجارة المخدرات من أهم مصادر عمليات غسل الأموال نظراً للمردود الضخم الذي تدرها هذهِ التجارة.
2. الإتجار بالنساء والأطفال (الأعضاء البشرية).
3. التهرب من دفع الضرائب.
4. جرائم الغش والاحتيال وخيانة الأمانة، عمليات الغش التجاري.
5. تهريب النفط ومشتقاتهِ.
6. الاحتيال المالي / تزييف الفواتير (غش البنك، الاختلاس والاحتيال في شركات التأمين).
7. الجرائم البحرية (القرصنة، السرقة البحرية، السفن الوهمية، التلوث البحري).
8. أنشطة السوق السوداء.
9. الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام.
10. الاقتراض من البنوك الوطنية دون ضمانات كافية.
11. التجارة في مهاجري الدول الفقيرة وتهريب المهاجرين بصورة غير مشروع.
12. الاستثمار في القطاع السياحي.
13. إنشاء المؤسسات الإصلاحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية والمرضية. والشكل (1) يوضح مصادر غسل الأموال في المؤسسات المالية.

رابعاً: أسباب شيوع ظاهرة غسل الأموال

يصل إجمالي جريمة غسل الأموال فعلياً إلى أرقام تتراوح بين 500 مليار و 2.1 تريليون دولار أمريكي، وفقاً لبعض الدراسات يرتفع حجم غسل الأموال في جميع أنحاء العالم من 400 مليار إلى 2.85 تريليون دولار أمريكي وغسل الأموال ضروري لأن جميع المعاملات غير القانونية تقريباً تتم عن طريق النقد وأكثر من ذلك لأن النقد لا يترك أي علامات على ناقلات المعلومات مثل المستندات أو الأدلة (Schneider F & Windischbauer U , 2008: 45) من هذهِ الأسباب الآتي:

1. جمع أموال المودعين وتهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال مع قيام الأشخاص الذين يجمعون هذهِ الأموال بتحويلها إلى الخارج لحساب أشخاص آخرين أو تحويل الأموال إلى عقارات أو محلات تجارية كبيرة ومن ثمَّ بيعها، فضلاً عن الدخول الناتجة عن طريق تزوير الشيكات المؤسسات المالية أو عن طريق المضاربات غير المشروعة بالأوراق المالية وسحب الأموال من خلال الشيكات أو الحوالات أو الاعتمادات المستندية والحصول على قيمها وأرباحها خارج البلد وإيداعها في المؤسسات المالية ومن ثمَّ إعادتها إلى الداخل عن طريق جهاز المؤسسات المالية (رشيد وعبد القادر، 2016: 5-6).
2. يواجه المجرمون مشكلة إعادة "الأموال غير المشروعة" من الأسواق الخارجية إلى بلدانهم الأصلية إلا أن هذهِ تمثل فرصة لإخفاء المصدر الحقيقي لهذهِ الأموال وهم أيضاً يتطلعون إلى الهروب من عقوبات القانون ليستفيدوا من السهولة

النسبية والسرعة في استخدام أنظمة المؤسسات المالية والمالية الدولية مقارنة بالصعوبات والتأخيرات المرتبطة بها (Sharman J C, 2008: 6).

3. يؤدي التبني الأعمى للمعايير الدولية إلى سياسات غير فاعلة يبدو فيها أن الدول تتجه إلى حركات الامتثال للمعايير الدولية ولكنها غير قادرة على تحقيق نتائج مهمة (Thoumi F E & Anzola M , 2010: 19).

خامساً: مفهوم التقارير المالية

يقصد بالتقارير المالية هي التقرير السنوي يكون بصيغة مستند مدقق تقدمهُ المؤسسة بوصفة اجتماعها العام السنوي للموافقة عليها من خلال تقرير النتائج المالية للسنة بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية ووصف عمليات المصرف (Al-Ta'l N J , 2008: 2).

كما أن مصطلح التقارير المالية يقصد بهِ عبارة عن مجموعة من الوثائق والمعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة التي تأخذ أشكالاً متعددة وتُعد وسيلة رئيسية لإيصال المعلومة المالية التي يتألف مستعمليها الداخلين والخارجيين والتي تتمثل ببيانات الدخل والمركز المالي والإيضاحات والقرارات الأخرى التوضيحية التي حددت كجزء من التقارير المالية، إذ تعد التقارير المالية وتنشر عادةً مرة في السنة وتكون موضع تقرير المدقق (خنفايس ، 2018: 11).

وتُعد التقارير المالية كونها نتائج فكر محاسبي تمَّ توصيل إليها من خلال الضرورة الماسة لممارسي مهنة المحاسبية، بإعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين والمقرضين الحالين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين بمعلومات من أجل ترشيد عملية إتخاذ القرارات التي تتعلق بهم (قويدري وزهية، 2021: 11).

وتعرف الباحثة التقارير المالية بأنها التقارير المحاسبية التي تكون ذات أهمية كبيرة بوصفها المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية والداخلية وتحتوي على مجموعة من البيانات التي من خلالها يستطيع المدقق التعرف على الوضع المالي للمؤسسات المالية وتحديد المخاطر وضمان استمرارية نشاط المؤسسة، والتقارير المالية تعد بطريقة موجزة ومفهومة وملائمة لعملية إتخاذ الإقرارات المالية للمؤسسة.

سادساً: مفهوم جودة التقارير المالية

يقصد بها جودة المعلومات المالية المفصح عنها من المؤسسة مع ارتفاع معدل نمو المؤسسات يمكن لأصحاب المصلحة الخارجيين رؤية وفهم وإنشاء صورة عادلة للوضع المالي للمصرف بسهولة (Edlund H , 2012:10).

وتُعد التقارير المالية وسيلة مفيدة لتوصيل المعلومات المالية للمستخدمين المحتملين، بسبب عدم التوازن في المعلومات المقدَّمة وخلافات الوكالة بين مصالح المديرين والمستهلكين الخارجيين، فإن المدققين ملزمون بدقيق التقارير المالية، هذا خيار متاح لمراقبة الترتيبات التي يمكن أن تعزز التقارير المالية التي تزيد بالتالي من ثقة المستثمرين بشأن أداء المؤسسة والأوراق المالية المتداولة التي تعكس تأثير المصرف (Hasan et al, 2020: 273).

كما عرفت أيضاً هي ما تتمتع بهِ المعلومات المعروضة في التقارير المالية من مصداقية وما تحققهُ من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل ويتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من إعدادها (حفاصة، 2021: 17).

عرفت الباحثة جودة التقارير المالية وهي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتعطي صورة صادقة للوضع المالي وللأداء المصرفي للمؤسسة وينبغي أن تتسم المعلومات المحاسبية بخصائص لتكون ذات جودة عالية ومفيدة والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية.

سابعاً: أهمية التقارير المالية

تبرز أهمية التقارير في نتائج الأعمال ومراكز الأموال يعرض على المساهمين وبالتالي يُعد دليلاً على مدى كفاء في أداء وظيفتها وهذا ما يوضح الاهتمام المتزايد بنشر بعض التحليلات المالية كبيان إضافي يهدف للإجابة على بعض التساؤلات المهمة للمساهمين (بوزيد، 2017: 88-89).

ويعد التقارير المالية أداة للمساعدة في التخطيط السليم للمستقبل إذ أن التخطيط السليم المدروس والدقيق هو أساس نجاح المؤسسة، وتمثل الموازنة التخطيطية المظهر المحاسبي لذلك التخطيط، ويعتمد الإعداد السليم للموازنة على اعتبارات متعددة منها دراسة تجربة الماضي وتوقعات المستقبل، وبما أن التقارير المالية (المُعدة على أسس محاسبية سليمة) تمثل التاريخ المالي للمشروع، فإن تحليلها وتفسيرها يساعد على إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات التي أدت إلى الصورة التي تفصح عنها التقارير وبالتالي الإجابة على كافة التساؤلات.

ثامناً: أهداف التقارير المالية

تهدف التقارير المالية سواء كانت تخص مصرف أم غيرها من المؤسسات المالية إلى الأهداف الآتية: (Department, 2008: 153)

1. توفير معلومات حول الموارد الاقتصادية والإلتزامات الخاصة بالمصرف.
2. توفير معلومات حول قدرة المصرف على الكسب.
3. توفير معلومات حول التدفقات النقدية.
4. الحكم على فعالية الإدارة.
5. معلومات حول أنشطة الأعمال التي تؤثر على المجتمع.
6. الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

تاسعا: : دور القوائم المالية في الكشف عن حالات اشتباه في عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية:

تكون جودة التقارير المالية متعدد الأوجه إذ يتضمن تحليل النسبة والبيانات المالية وتحليل الاتجاهات والنظر في البيانات الإضافية التي لا توجد دائماً في التقارير المنشورة، لذا ألزم البنك المركزي المؤسسات المالية الإلتزام بمتطلبات إعداد التقارير وحفظ السجلات وكذلك إجراء التحليلات التي تتعلق بهدهِ السجلات وبتقارير المعاملات المشبوهة الداخلية أو الخارجية وتلك التي تمَّ رفعها إلى وحدة المعلومات المالية (إرشادات للمهن والأعمال غير المالية المحددة، 2021: 33).

كما أن قطاع المؤسسات المالية الخاص أكثر تنافسية في العراق فإن البيانات المالية الأكثر استخداماً هي الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، إذ تظهر الميزانية العمومية المركز المالي ويظهر حساب الأرباح والخسائر صافي الربح أو صافي الخسارة لمؤسسات المالية، إذ ألزم البنك المركزي العراقي كافة المؤسسات المالية بالإرسال كافة البيانات المالية بصورة فصلية كما تمَّ فرض غرامة مالية في حال التأخر (25) يوم من تاريخ الشهر المعني بإرسال ومبلغ الغرامة التأخيرية قدرهُ (100) ألف دينار عراقي يومياً خلال الأيام الثلاثة الأولى وبعد انتهاء المدة تصبح (500) ألف دينار يومياً (كتاب البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة بتاريخ 2019/12/17 المرقم (494/4/9)، كما يتعامل تحليل النسبة مع هذهِ البيانات ويعد تحليل النسب هو الاتجاه الأكثر شيوعاً لتقييم أداء المؤسسات المالية على مدار سنوات فضلاً عن تحليل هذهِ البيانات المالية وتفسيرها من خلال تحليل النسبة وهو أسلوباً مهماً لتقييم الأداء لهذهِ المؤسسات لأن المستثمرين والخبراء الماليين والمديرين التنفيذيين والمؤسسات المالية يعتمدون دائماً على هذهِ النسب لإتخاذ قرارات مهمة، كما أنها تكشف إذا هناك حالات لغسل أموال في تقارير المالية أو تقاريرها المرسلة سليمة، ويهتم فريق الإدارة في أي بنك ومستثمر ووكالات حكومية دائماً بنسب السيولة ونسب كفاية رأس المال التي تفسر كفاءة المؤسسات المالية وكذلك العديد من النسب المالية المطلوبة من جميع المؤسسات المالية كافة، كما أصدر البنك المركزي إعمام بتاريخ 2018/10/4 والمرقم بالعدد (352/6/9) والذي يبين ضرورة إلتزام بأساليب الإفصاح والشفافية بهدف تقديم بيانات رشيدة تعكس حقيقة النشاط المالي للمؤسسات المالية لغرض نظام الإنذار المبكر ومراقبة المخاطر وإذا تمَّ اكتشاف اختلاف في المعلومات يتم فرض أقصى العقوبات بحق المؤسسات المالية.

المبحث الثالث–الإطار العملي للبحث

يُعد قطاع المؤسسات المالية من أكثر القطاعات الاقتصادية التي يلجأ إليها غاسلو الأموال لإخفاء المصادر الحقيقية للأموال غير المشروعة، لذا بذل البنك المركزي العراقي جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية من أجل تعزيز الرقابة في المؤسسات المالية ومكافحة غسل الأموال وبما يحقق الإلتزام بالمعايير الدولية من جانب ويعزز الثقة بجهاز المؤسسات المالية العراقي من جانب آخر، وبهذا يهدف هذا المحور إلى بيان انعكاس مكافحة غسل الأموال على جودة التقارير المالية في المؤسسات المالية العراقية الخاصة.

أولا: وصف عينة البحث:

تحليل البيانات التقارير المالية التي تم الحصول عليها من المصارف العراقية الخاصة والمكونه من (4) مصارف من أصل مجموع المصارف التجارية (24) مصرف، وتم الحصول على هذه البيانات للسنوات 2017–2020 وللمصارف التالية:

الشكل (1) مصارف عينة البحث

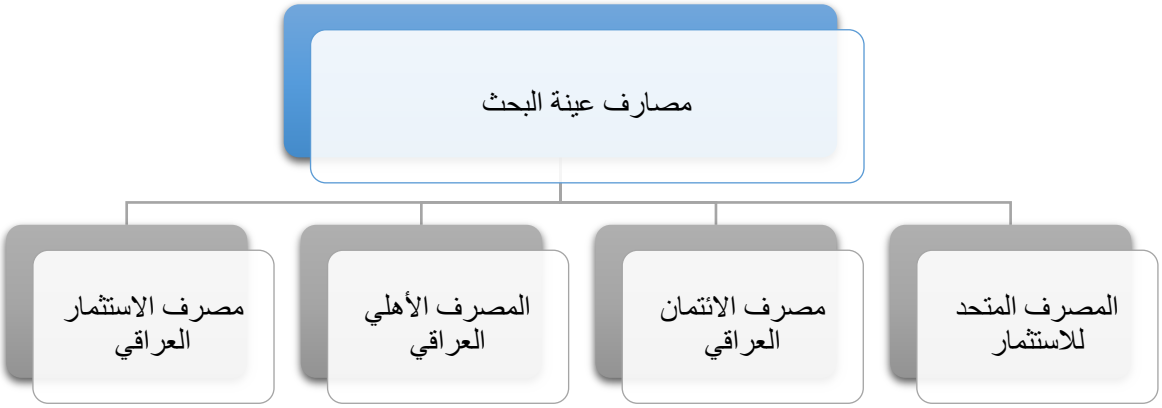

ثانيا: تحليل البيانات التقارير المالية للمصارف عينة البحث واختبار فرضية البحث

لأثبات او نفي فرضية البحث الثانية تم استخدم مجموعه من نسب التحليل المالي ومكونه من (5) نسب مطبقة على القوائم المالية لصارف عينه البحث وتم تحليل هذا النسب لقياس مدا تطبيق هذه المصارف للتعليمات والإجراءات وقوانين الصادرة من البنك المركزي. ويمكن بيان أهم النسب المستخدمة في البحث وهي كالآتي:

1. نسبة كفاية رأس المال: وهو من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءمة المصارف وقدرتهِ على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي لذلك درجة ملاءمتهِ المالية والعكس صحيح وترتفع تبع لذلك، ولقياس كفاية رأس المال المحدد لتجنب المخاطر السوق والتشغيل تمَّ تحديدها من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة لا تقل عن (12%).
2. نسبة السيولة: أدخلت بازل III لتنظيم السيولة، إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات إطار الجودة العالية (الأسهم الاعتيادية) ويتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المالية أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوماً وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر الذي يعد أداة رقابة بنيوية في قياس مستوى السيولة، بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية من نسبة السيولة ابتداء من عام 2017 بنسبة80%، فضلاً عن نسبة التمويل المستقر المتاح تعكس هذهِ النسبة قدرة المؤسسات المالية على توفير السيولة اللازمة لمواجهة إلتزاماتهِ في الأجل المتوسط، إذ حددت لجنة بازل هذهِ النسبة بما لا تقل عن 100% من مصادر التمويل التي لدى المؤسسات المالية (الخصوم) نسبة إلى استخدام هذا المصادر (الأصول).

3. نسبة العائد على الموجودات (صافي الدخل قبل الضريبة على إجمالي الموجودات) لا توجد نسبة محددة بالقانون لكن يفضل أن لا تتجاوز 7%.
4. نسبة الاستثمارات في الأسهم والحصص داخل وخارج العراق إلى رأس مال المصرف واحتياطاتهِ السليمة: تقيس هذهِ النسبة مدى تمثيل استثمارات المصرف الإجمالية من رأس مالهِ، فإذا ارتفعت النسبة فإنه دلالة على أن المصرف قد عرض رأس مالهِ لمخاطر الاستثمارات العالية وبالتالي تمَّ تحديد هذهِ النسبة بأن لا تتجاوز 20% من رأس مال المصرف وحتى يتمكن المصرف من تسديد إلتزاماتهِ لزبائنهِ في حال حدوث تعثر في أحد استثمارات المصرف.
5. نسبة العائد على رأسمال (صافي الدخل قبل الضريبة على حسابات رأس المال) وتستخدم كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح. (من نقطة 10- إلى نقطة 13) إعداد الباحثة بعد إجراء مقابلة في البنك المركزي العراقي 2022/4/25.

اختبار فرضية البحث:

للوصول الى الهدف الرئيسي للبحث تم تحليل النسب المالية اعلاة من البيانات المالية وهذه النسب المختارة لها علاقة بعمليات مكافحة غسل الأموال.وفيما يلي وصف لهذه المتغيرات ولكل مصرف مع اختبار التوزيع الطبيعي لكل متغير بواسطة اختبار Kolmogorov–Smirnov Zاذ سنقوم باختبار فرضية الاتية:

فرضية العدم: بيانات متغير معين تتوزع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بيانات متغير معين لا تتوزع التوزيع الطبيعي.

1- نسبة كفاية راسمال

جدول (1) التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة كفاية راسمال

المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	0.415	0.082	0.496	0.966	يتبع التوزيع الطبيعي
مصرف الاستثمار العراقي	1.168	0.174	0.500	0.964	يتبع التوزيع الطبيعي
المصرف الأهلي العراقي	0.738	0.278	0.353	0.999	يتبع التوزيع الطبيعي
مصرف الائتمان العراقي	3.763	0.159	0.612	0.848	يتبع التوزيع الطبيعي

من خلال الجدول نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير نسبة كفاية راسمال لجميع المصارف تتوزع التوزيع الطبيعي.

2- نسبة السيولة

جدول (2) التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة السيولة

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	0.098	0.072	0.574	0.897	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الاستثمار العراقي	0.885	0.147	0.473	0.979	**يتبع التوزيع الطبيعي**
المصرف الأهلي العراقي	1.068	0.262	0.492	0.969	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الائتمان العراقي	2.153	0.435	0.632	0.819	**يتبع التوزيع الطبيعي**

من خلال الجدول نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير نسبة السيولة لجميع المصارف تتوزع التوزيع الطبيعي.

3- **نسبة العائد على الموجودات**

جدول (3) التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة العائد على الموجودات

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	0.013	0.012	0.657	0.780	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الاستثمار العراقي	0.015	0.010	0.883	0.417	**يتبع التوزيع الطبيعي**
المصرف الأهلي العراقي	0.013	0.017	0.384	0.999	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الائتمان العراقي	-0.003	0.009	0.567	0.905	**يتبع التوزيع الطبيعي**

من خلال الجدول نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير نسبة العائد على الموجودات لجميع المصارف تتوزع التوزيع الطبيعي.

4- **نسبة العائد على راسمال**

جدول (4) التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة العائد على راسمال

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	0.025	0.024	0.666	0.766	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الاستثمار العراقي	0.010	0.011	0.614	0.846	**يتبع التوزيع الطبيعي**
المصرف الأهلي العراقي	0.015	0.029	0.362	0.999	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الائتمان العراقي	0.008	0.026	0.608	0.854	**يتبع التوزيع الطبيعي**

من خلال الجدول نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير نسبة العائد على راسمال لجميع المصارف تتوزع التوزيع الطبيعي.

5- **نسبة الاستثمار الى راسمال**

جدول (5) التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة الاستثمار الى راسمال

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	0.033	0.005	0.883	0.417	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الاستثمار العراقي	0.058	0.043	0.611	0.849	**يتبع التوزيع الطبيعي**
المصرف الأهلي العراقي	0.158	0.121	0.449	0.988	**يتبع التوزيع الطبيعي**
مصرف الائتمان العراقي	0.490	0.428	0.666	0.766	**يتبع التوزيع الطبيعي**

من خلال الجدول نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير نسبة الاستثمار الى راسمال لجميع المصارف تتوزع التوزيع الطبيعي.

من خلال نتائج التوزيع الطبيعي اعلاه والذي تمثلت من خلال خمس نسب مالية تم تحليها نلاحظ بان جميع النسب تمتثل لتعليمات وقوانين التي يصدرها البنك المركزي العراقي لذا يمكن القول ومن خلال تحليل النسب المالية المختارة لعينة البحث وللمصارف المختارة تم تحقيق الهدف الرئيسي للرسالة، وتم نفي الفرضية البحث والتي تنص على **(لا يوجد هناك إنعكاس لمكافحة غسل الأموال من قبل البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة)** لأنه من خلال نتائج العمل تم التوصل الى **هناك إنعكاس لمكافحة غسل الأموال من قبل البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة.**

الاستنتاجات:

1- تتأثر المعلومات المحاسبية المتمثلة بالنسب المالية بالتشريعات والارشادات والتعليمات والقوانين التي يصدرها البنك المركزي العراقي لمكافحة عمليات غسل الأموال تأثيراً مباشراً وبالتالي تنعكس على جودة المؤسسات المالية في مدى إعتمادها على تلك التعليمات واللوائح وبالتالي تنخفض المخاطر المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

2- تؤثر مكافحة غسل الأموال على التقارير المالية المصرفية بسبب تحمل كشف الدخل مصارف اظافية نتيجة التكاليف التي تتحملها المؤسسات لعمليات الفحص وتكرار الإبلاغ عن الاعمال المشبوه.

3- يأخذ البنك المركزي العراقي مسؤولياته في إجراءات الامتثال لغسل الأموال على محمل الجد عن طريق اعداد من التعليمات والارشادات والقوانين تطبق على كافة المؤسسات المالية ومتابعه تطبيق القوانين وتعليمات وتحديد العقوبات الصارمة في حالة مخالفة في تطبيق او عدم التطبيق عن طريق فرض غرمات مالية كبيرة التي تؤدي الى تحمل التقارير المالية اعباء اظافية.

4- تلتزم غالبية المصارف التجارية بالسقوف المحددة للنسب المالية التي يصدرها البنك المركزي العراقي لعمليات تحويل الاموال داخليا وخارجيا وعمليات السحب والايداع والتي تساعد في تحسين جودة التقارير المالية فضلا عن مراقبة وتدقيق العمليات التي تقوم بها.

التوصيات:

1- يتم العمل على إعداد مؤشرات إحصائية متكونة من مؤشرات مركبة يمكن من شأنها أن تساعد إحصائياً في قياس الامتثال الى تعليمات غسل الاموال.

2- اكمال مشروع مركز المعلومات الوطني، والذي يختص بربط بيانات مؤسسات الدولة كافة (الاتمتة) وتقديم الخدمة للمواطنين في معاملاتهم الرسمية، لا سيما في دوائر الجنسية والجوازات والتقاعد والضمان الاجتماعي والضرائب ما يضمن من توفر كافة البنات الشخصية لدى المؤسسات المالية عن كافة الزبائن التي يتم التعامل معهم.

3- زيادة اعداد موظفي الامتثال بما يتناسب مع العمل المصرفي وعرض جميع التقارير التي تصدر من قسم مكافحة غسل الاموال على مراقب الامتثال، وزيادة متابعة لإجراءات المصرف في التحفظ على الاموال المستخدمة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وكيفية وتمويله.

4- يتم اعداد دورات متخصصة للعاملين لتوضيح مفهوم إدارة الأزمات المالية لهم وإزالة اللبس والغموض حولها فضلا عن توضيح التعامل مع خبراء في مجال إدارة الأزمة المالية وعمل دورات تكون إما داخل المنظمة أو خارجها وتكون هذه الدورات إجبارية لكافة الموظفين.

المصادر:

1- قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب العراقي رقم 39 لسنة 2015

2- صندوق النقد العربي (مخاطر غسل الأموال) سلسلة كتيبات تعريفية العدد (9) لسنة 2021.

3- القاضي، نعيم سلامة، الدكتور أيمن أبو الحاج، المدرس موسى سعيد مطر، & مشهور هذلول بربور، (2012)،" البنوك وعمليات غسل الأموال" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(33) .

4- أكبر، زهير علي (2017)، "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" بحث مقدم في البنك المركزي العراقي/ فرع البصرة.

5- موسى، ثامر عزيز، & أ. د. بلاسم جميل خلف، (2021)،" دور إستراتيجية التعاون الدولي في مكافحة جريمة غسل الاموال وتمويل الارهاب في العراق/بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة العدد (31).

6- رشيد، زياد عبد الكريم & عبد القادر عبد الوهاب عبد القادر، (2016)،" دراسة تحليلية لظاهرة غسل الاموال مع اشارة خاصة للعراق "، بحث قدم الى وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية.

7- خنفايس، نسرين، (2018)،" نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية" رسالة مقدمة الة جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.

8- قويدري، دنيا، سلمي زهية (2021)، "دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق"، رسالة مقدمة الى جامعة المسيلة/كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التيسير.

9- حفاصة، أمينة، (2021)، "أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة "أطروحة دكتورا مقدمة الى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

10- بن بوزيد، سليمان، (2017)،" استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتّنبؤ بالتعثّر المصرفي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.

1- Rodrigues، G.، & Kurtz، L. (2019). Cryptocurrencies and Anti-Money Laundering Regulation in The G20. Institute for Research on Internet and Society.

2- Schott، P. A. (2006). Reference guide to anti-money laundering and combating the financing of terrorism. World Bank Publications.

3- Al-Qadi، N. S.، Al Haj، A. A.، Matar، M. M.، & Hathloul، M. (2012). The positive and negative role for banks in money laundering operations. Canadian Social Science، 8(5)، 13-23.

4- Sharman، J. C. (2008). Power and discourse in policy diffusion: Anti-money laundering in developing states. International Studies Quarterly، 52(3)، 635-656.

5- Schneider، F.، & Windischbauer، U. (2008). Money laundering: some facts. European Journal of Law and Economics، 26(3)، 387-404

6- Thoumi، F. E.، & Anzola، M. (2010). Asset and money laundering in Bolivia، Colombia and Peru: a legal transplant in vulnerable environments? Crime، law and social change، 53(5)، 437-455.

7- Al-Ta'i، N. J. R. (2008). Means of Arguments in Bank's Annual Reports. Journals eduction for girls، 13(2).

8- Edlund، H. (2012). Reasons behind presumed low financial reporting quality (FRQ) in China.

9- Hasan، S.، Kassim، A. A. M.، & Hamid، M. A. A. (2020). The impact of audit quality، audit committee and financial reporting quality: evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues، 10(5)، 272.